

أول اجتماع لمنظمة التجارة العالمية منذ 5 سنوات.. التفاؤل الغائب الأبرز



عبرت نفوزي أوكونجو إيويالا المديرية العامة لمنظمة التجارة العالمية، عن تفاؤل حذر بأن ما يزيد على 100 من وزراء التجارة الذين يجتمعون في جنيف، سيبرمون اتفاقاً أو اثنين عالميين هذا الأسبوع، لكنها حذرت من أن المسار سيكون وعراً وصخرياً.

وقالت النيجيرية إن العالم تغير منذ آخر مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية قبل نحو خمس سنوات. وأضافت في مؤتمر صحفي قبل الاجتماع الذي يعقد بين يومي 12 و15 يونيو /حزيران الجاري «أتمنى أن أقول ما هو أفضل. أصبح الأمر بالتأكيد أكثر تعقيداً»، مُدركة جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا وأزمات الغذاء والطاقة الكبرى على أنها أجزاء من «أزمة كبرى متعددة المخاطر».

وفي دليل على الانقسامات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية البالغ عددهم 164 عضواً، انسحب ممثلو عدد يتراوح بين 30 و40 دولة عندما تحدث وزير التنمية الاقتصادية الروسي مكسيم ريشتينيكوف.

وفي وقت سابق، التقى وزراء التجارة من الاتحاد الأوروبي، و29 وزيراً آخر، مع ممثل أوكرانيا للتعبير عن تضامنهم ودعمهم ورغبتهم في التخفيف من مشكلات الإمدادات الغذائية.

اتفاق حول صيد السمك

وافُتُح الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية منذ أكثر من أربع سنوات الأحد على أمل توصل الدول الأعضاء الـ164 إلى اتفاق حول صيد السمك وبراءات اختراع اللقاحات المضادة لكوفيد-19 لكن الخلافات ما زالت كبيرة.

وعبرت المديرية العامة لمنظمة التجارة العالمية نفوزي أوكونجو إيويالا عن «تفاؤل حذر» إزاء تمكن المؤتمر الوزاري للمنظمة من الاتفاق على موضوع أو اثنين على الأقل من المواضيع التي سيبحثها خلال اجتماع يستغرق ثلاثة أيام في جنيف.

وقالت في تصريح قبل ساعات من الاجتماع: «الطريق لن يكون سهلاً، سيكون فوضوياً وقد تكون هناك ألعام على طول الطريق، يجب أن نتجنبها ونعرف كيف يمكن الاتفاق على ملف أو اثنين».

تعمل منظمة التجارة العالمية على أساس الإجماع، ويكفي أن يعارض عضو واحد لكي ينسف كل الملف.

فقدت المنظمة من أهميتها بسبب عجزها عن إبرام اتفاقات رئيسية، يعود تاريخ آخرها إلى عام 2013.

وليست هناك أي ضمانات بتحقيق نتائج مهمة في جنيف رغم جهود حثيثة تبذلها أوكونجو إيويالا التي تتولى منصب المديرية العامة منذ أكثر من سنة.

أزمة غذائية

من الآمال المعلقة على اجتماع هيئة القرار العليا هذه في المنظمة، أن تساهم في إيجاد مخرج لخطر حدوث أزمة غذائية ناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا والذي تسبب بارتفاع الأسعار.

وظهر توتر في اجتماع مغلق الأحد حين طلب مندوبون الكلمة لإدانة العدوان الروسي. وقال دان برونزين المتحدث باسم منظمة التجارة العالمية إن المندوب الأوكراني الذي تحدث أيضاً قبل بحفاوة بالغة.

بعد ذلك غادر نحو 30 مندوباً القاعة قبل إلقاء وزير التنمية الاقتصادية الروسي مكسيم ريشيتنيكوف كلمته، وفق ما أوضح برونزين.

ويُعبّر مشروع إعلان وزاري عن القلق حيث تعد فيه الدول الأعضاء الـ164 «بإتخاذ إجراءات ملموسة لتسهيل التجارة وتحسين عمل ومرونة أسواق الأغذية والزراعة المستدامة بما يشمل الحبوب والأسمدة وكذلك منتجات زراعية أخرى».

ويُعطي النص انتباهاً خاصاً للدول الأكثر فقراً والأكثر اعتماداً على هذه المنتجات. ولم ينس المسؤولون الدوليون أعمال الشغب المرتبطة بالجوع التي وقعت قبل حوالي عشر سنوات. وقالت نفوزي للمندوبين «آمل أن تفعلوا الشيء الصائب بشكل جماعي».

قبل بدء الاجتماع رسمياً، كررت حوالي خمسين دولة بينها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي التعبير عن

تضامنها مع أوكرانيا بحضور الممثل الأوكراني للتجارة تاراس كاشكا، خلال حفل وإصدار بيان مشترك.

والهدف من ذلك ألا تطفئ الحرب على النقاشات علماً أن موسكو تستطيع أن تعرقل وحدها كل شيء.

«أرضية تفاهم»

يبقى صيد السمك الملف الرئيسي للاجتماع.

فقد أعلنت منظمة التجارة العالمية السبت أن مسودة نص يدعو إلى إلغاء الدعم المالي الضار لصيد السمك الذي يشغل المنظمة منذ عشرين عاماً، أصبحت الآن بين أيدي الوزراء والأمر متروك لهم لمحاولة إيجاد أرضية مشتركة بشأن النقاط الخلافية المتبقية.

وفي بيان نشر ليل الجمعة السبت، قال سانتياغو ويلز السفير الكولومبي الذي تولى إدارة المفاوضات «لم تُحلّ كل المشاكل، وهناك في المسودة أمور لا يتفق عليها الأعضاء ولم أر أرضية تفاهم حولها». لكنه شدد على إحراز تقدم في الأشهر الأخيرة.

وبما أن المنظمة تتخذ قراراتها بالتوافق، يجب أن تتفاهم الدول الأعضاء البالغ عددها 164 على النص.

ويفترض أن يسمح الاتفاق حول صيد السمك الذي أدرج بين أهداف الأمم المتحدة للألفية، بوقف الدعم المالي الذي يمكن أن يشجع على الصيد الجائر أو الصيد غير القانوني. وأُحرز تقدّم في تحديد آلية المعاملة التفضيلية المخصصة للبلدان النامية. فقد أدرجت إعفاءات مؤقتة بشأن الدعم المالي الذي يساهم في الاستهلاك المفرط للطاقة والصيد الجائر لكن مدتها ليست موضع إجماع بينما تطالب الهند بـ25 عاماً. وهو ما اعتبرته عدة دول أعضاء مدة طويلة. وقالت نغوزي «هل سيغفر لنا أولادنا، هل سيغفر لنا الصيادون الفقراء إذا قبلنا إفراغ محيطاتنا؟» في حين يعتمد نجاح الاجتماع إلى حد كبير على مصير هذا النص.

تعنت هندي

يمكن أن يؤدي تعنت الهند إلى تعطيل ملفات أخرى.

وقال سفير يقيم في جنيف «ليس هناك موضوع واحد لا تعطله الهند. إنه أمر مقلق»، مشيراً خصوصاً إلى مسألتها إصلاح منظمة التجارة العالمية والزراعة اللتين يفترض أن يضع الوزراء برنامج عمل من أجلهما. في خطابه الأول لم يعط وزير التجارة الهندي بيوش غويال أي إشارة إلى انفتاح. وذكر بأنه في المجال الزراعي تم قطع وعود للدول النامية قبل عشر سنوات ولم يتم الالتزام بها حتى الآن. وأكد أيضاً أن حقوق صيادي الأسماك الهنود «لا يمكن الحد منها بأي شكل من الأشكال» مشيراً إلى أنه يعود إلى الدول التي أفرغت المحيطات عبر الإعانات «تحمّل مسؤولياتها».

ويفترض أن يبحث الوزراء أيضاً في تصدي منظمة التجارة العالمية لكوفيد-19.

وسيناقش الوزراء نصّين تم الانتهاء من صوغهما الجمعة.

يتعلق النص الأول بتسهيل تداول المكونات اللازمة لمكافحة الأوبئة الحالية والمستقبلية، بينما يفترض أن يسمح النص الثاني برفع مؤقت لبراءات الاختراع عن اللقاحات المضادة لفيروس كورونا. ويتسبب النص الثاني بانقسام لأن قطاع الصناعات الصيدلانية يرى فيه إضعافاً للملكية الفكرية. وما زالت نتيجة المناقشات غير محسومة.

((وكالات